

إحالة 67 شخصا على القضاء في قضايا إفساد انتخابات تجديد ثلث مجلس المستشارين

جريدة " العلم " المغربية

14/10/2006

علمت وكالة المغرب العربي للأنباء من مصادر قضائية أن الأشخاص المتابعين للاشتباه في تورطهم في استعمال المال للفوز في انتخابات تجديد ثلث مجلس المستشارين التي جرت في ثامن شتنبر/ أيلول الماضي لن يتمكنوا من مغادرة المدن التي يقطنون بها وذلك تنفيذا لأمر قضائي.

وبناء على هذا الأمر القضائي فإن هؤلاء الأشخاص المتابعين، الذين وقعوا على المحضر أمس الجمعة لدى الضابطة القضائية، لم يحضروا الجلسة الافتتاحية للبرلمان أمس الجمعة.

ويذكر أن الشرطة القضائية قامت ببناء على أوامر قضاة التحقيق بإجراء تحريات في موضوع جرائم الرشوة والحصول ومحاولة الحصول على صوت ناخب أو ناخبين بفضل هدايا أو تبرعات للتأثير بها على تصويتهم في انتخابات تجديد ثلث مجلس المستشارين. والتمست اتخاذ كافة التدابير والإجراءات القانونية الكفيلة بالكشف عن الحقيقة.

وبلغ عدد الأشخاص الذين أحيوا لحد الآن على القضاء 67 شخصا بمناسبة انتخابات تجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين بخصوص الحالات المرتبطة بـ"جرائم الرشوة والحصول ومحاولة الحصول على صوت ناخب أو عدة ناخبين بفضل هدايا أو تبرعات فُصد بها التأثير على تصويتهم."

وأوضح بلاغ لوزارة العدل توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منه ، أنه بناء على نتائج التحريات التي قامت بها الشرطة القضائية أجري تحقيق "في مواجهة كل من قامت ضده شبهات كافية على تورطه في بعض الأفعال التي يجرمها القانون "مشيرا في هذا الصدد إلى أن الأمر يتعلق بـ35 شخصا منهم 12 أعلن فوزهم في انتخابات تجديد ثلث مجلس المستشارين وخمسة برلمانيين ونائب برلماني لم يتم انتخابه في الاستحقاقات المشار إليها سابقا و17 شخصا منهم من يشتغل في سلك الوظيفة العمومية أو في القطاع الخاص أو منتخبا جماعيا.

وذكر البلاغ أنه بناء على أوامر قضاة التحقيق قامت الشرطة القضائية بإجراء تحريات في الموضوع تم عرض نتائجها على الوكلاء العاميين للملك لدى المحاكم المعنية الذين تقدموا بملتمسات بإجراء تحقيق لمواجهة كل من قامت ضده شبهات كافية على تورطه في بعض الأفعال التي يجرمها القانون.

وقد أحيل هؤلاء الأشخاص، حسب المصدر ذاته، على قضاة التحقيق من أجل البحث معهم حول الأفعال المنسوبة إليهم وذلك في ظل الاحترام التام للضمانات المسطرية والقانونية المتعلقة بحقوق الدفاع والمحاكمة العادلة.

وأشار المصدر إلى أنه في سياق الأبحاث التي أمرت بها النيابة العامة بناء على الشكايات المقدمة لها أو بصفة تلقائية استنادا لما وصل إلى علمها ولما تناولته الصحافة الوطنية تمت متابعة 32 شخصا آخرين، أحيلوا على المحاكم الابتدائية المختصة لمحاكمتهم حول ما هو منسوب إليهم من خرق للقوانين الانتخابية، علما بأن الأبحاث لازالت جارية بشأن 166 قضية 12 منها كانت موضوع شكايات مقدمة من طرف أشخاص أو هيئات، و154 قضية أحييت تلقائيا من طرف النيابة العامة على الشرطة القضائية.

وذكر البلاغ أن النيابة العامة كانت قد تقدمت بملتمسات لقضاة التحقيق العاملين بنفس المحاكم قصد فتح تحقيق ضد مجهول من أجل الجرائم المذكورة، بعد علم النيابة العامة لدى محاكم الاستئناف من خروقات للقانون ولما نشرته وسائل الإعلام الوطنية في هذا الباب. والتمست في هذا الصدد اتخاذ كافة التدابير والإجراءات القانونية الكفيلة بالكشف عن الحقيقة.

وأضاف البلاغ أن ذلك يأتي في إطار تفعيل المنشور المشترك بين وزير العدل والداخلية حول الحرص على سلامة الممارسة الانتخابية من جميع الشوائب والخروقات المشينة المفضية إلى التأثير على إرادة الناخبين مع رصد جميع الحالات المرتبطة باستعمال المال لشراء الذمم وإجراء الأبحاث والتحريات الضرورية بشأنها لضبط كل المخالفين لأحكام القانون وتقديمهم إلى العدالة.